



التحديات الاقتصادية من ذي إيدج

تطور الأسواق المالية
في الكويت والخليج

ديسمبر 2025



تطور الأسواق المالية في الكويت والخليج

المقدمة

تشهد الأسواق المالية وأسواق رأس المال في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي تحوّلًا ديناميكيًا واسع النطاق. وتعمل الحكومات والمؤسسات على دفع أجندات طموحة للتنويع الاقتصادي، مستفيدةً من الابتكار في التمويل الإسلامي، والتقنيات المالية (Fintech)، والاستثمار المستدام لتقليل الاعتماد على النفط.

تشمل الاتجاهات الرئيسية صعود الابتكار في مجال التمويل الإسلامي (من الصكوك إلى التقنيات المالية المتوافقة مع الشريعة ومنتجات البيئة والمجتمع والحوكمة ESG) وازدهار مشهد رأس المال الخاص ورأس المال الجريء (PE/VC)، وظهور السندات الخضراء وأسواق الدين المرتكزة على مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة، وتوسع التقنيات المالية في مجالات جديدة مثل التأمين والتنظيم، وتطوير الأطر التنظيمية للأصول الرقمية بالتوازي مع تجارب العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC).

يقدم هذا التقرير نظرة شاملة على هذه التطورات، مع التركيز على القطاع المالي الكويتي في سياقه الإقليمي. وتجمع كل فقرة بين المنظورين العالمي والخليجي مستندةً إلى أحدث البيانات حتى عام 2025، لتسليط الضوء على الفرص والتحديات التي يواجهها القطاع المالي في المنطقة مع تكيّفه مع الواقع الاقتصادي الجديد.

ابتكار التمويل الإسلامي: الصكوك، التقنيات المالية، ومنتجات متوافقة مع مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)

اجتماعياً. وتتسجّم هذه المبادرة مع البعد الأخلاقي للتمويل الإسلامي عبر توظيف التقنيات الحديثة، مثل دعم الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية التي تُقدّم حلولاً تمويلية خضراء أو أدوات استثمار ذات أثر اجتماعي متوافقة مع الشريعة. كما تعتمد المصارف الإسلامية في الكويت ودول المجلس منصات رقمية مخصصة للزكاة والتبرعات، وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان الامتثال الشرعي في قرارات التمويل الآلية.

وتشير هذه الاتجاهات إلى أن الابتكار في التمويل الإسلامي يسير على مسارين متوازيين: الأول يتمثل في توظيف التقنيات المالية بما ينسجم مع مبادئ الشريعة، والثاني في تطوير منتجات مالية جديدة متوافقة مع الشريعة مثل الصكوك الخضراء، وصكوك التنمية الاجتماعية، وصناديق الاستثمار الإسلامية المستدامة التي تستوفي معايير ESG. ويُعدّ التلاقي بين التمويل الإسلامي ومبادئ ESG أمراً طبيعياً، إذ يؤكد كلاهما على الاستثمار الأخلاقي والمسؤولية المجتمعية؛ كما أن القطاعات المحظورة شرعاً (مثل الكحول والقمار والاستغلال) تتقاطع مع معايير الاستبعاد في استثمارات ESG. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى التمويل الإسلامي بشكلٍ متزايد كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسعى المؤسسات المالية الكبرى والجهات التنظيمية في دول المجلس حالياً إلى توحيد المقاييس الخاصة بمعايير ESG في التمويل الإسلامي — إذ أُطلقت في عام 2024 منصة عالمية للاستثمار الإسلامي المستدام، تهدف إلى تقييم الصناديق المتوافقة مع الشريعة وفق مؤشرات ESG. وعلى الرغم من التحديات الماثلة، مثل اختلاف تفسيرات الشريعة ونقص البيانات، فإنّ المسار بات واضحاً: سيواصل التمويل الإسلامي الاندماج مع اتجاهات الاستدامة والرقمنة العالمية، مُعزّزاً دوره كمحرك للابتكار المالي الأخلاقي والشامل.

يُعدّ التمويل الإسلامي منذ زمن ركيزة أساسية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وهو اليوم في طليعة مجالات الابتكار. وتطلّ الصكوك (السندات الإسلامية) المنتج الرئيس، مع تزايد مواءمتها لأهداف الاستدامة. وقد أصبحت دول المجلس تُهيمن سريعاً على سوق الصكوك المتوافقة مع معايير البيئة والمجتمع والحوكمة عالمياً — إذ شكّلت نحو 68% من إجمالي الصكوك الدولية المتوافقة مع معايير ESG المُصدرة عالمياً خلال الفترة 2018-2023. وتتقدّم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هذا المسار، حيث تستحوذ السعودية وحدها على نحو 42% من إجمالي الصكوك المستدامة في دول المجلس، والإمارات على نحو 33%. وتُبرز إحصائية لافتة هذا التفوق: ففي النصف الأول من عام 2024 ساهمت دول المجلس بنحو 82% من إجمالي الصكوك المستدامة المُصدرة عالمياً، ما يعكس الطلب الإقليمي القوي على الاستثمارات الأخلاقية المتوافقة مع الشريعة. وتموّل هذه الصكوك مشاريع في مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والتنمية الاجتماعية، بما يربط مبادئ الشريعة الإسلامية بأهداف البيئة والمجتمع والحوكمة. ومن الجدير بالذكر أنّ مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية أصدر أول صكّ مستدام من الفئة الأولى الإضافية (Additional Tier-1) في المنطقة بقيمة مليار دولار أمريكي عام 2024، ما يُظهر كيف يُسهّم التمويل الإسلامي في ابتكار أدوات رأس المال المصرفي.

وعلاوة على الصكوك، تتبنّى المؤسسات المالية الإسلامية التقنيات المالية (Fintech) والابتكار الرقمي لتحسين الخدمات وتوسيع الوصول. وينمو سوق التقنيات المالية الإسلامية عالمياً بوتيرة سريعة — إذ يُتوقع أن تبلغ أحجام المعاملات نحو 306 مليارات دولار بحلول عام 2027 وفقاً لتقرير «التقنيات المالية الإسلامية العالمي». وتعدّ دول الخليج محوراً لهذا النمو، حيث تعمل السعودية والإمارات والكويت على تطوير منظومات متكاملة للتقنيات المالية المتوافقة مع الشريعة، مثل المصارف الإسلامية الرقمية، ومنصات الاستثمار الحلال، والتمويل الجماعي. وفي الكويت، أعلن بنك الكويت المركزي (CBK) في أواخر عام 2022 عن أولوية إدراج المنتجات المالية المستدامة (ESG) ضمن بيئته التجريبية التنظيمية (Regulatory Sandbox)، بهدف تشجيع الابتكارات المالية الواعية مناخياً

الملكية الخاصة ورأس المال الجريء في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي: المشهد والاتجاهات

مليار دولار حتى تاريخه. كما أفرزت المنطقة تسع شركات ناشئة ضخمة (Unicorns) تجاوزت قيمتها مليار دولار لكل منها بحلول عام 2025، مما يؤكد أن استثمارات رأس المال الجريء بدأت توتي ثمارها عبر إنشاء كيانات عملاقة محلية المنشأ.

وترتكز هذه الطفرة في رأس المال الخاص على مجموعة من العوامل الجوهرية، أبرزها الدعم الحكومي القوي. فجميع حكومات دول المجلس وضعت في رؤاها الوطنية محوراً أساسياً للابتكار ونمو القطاع الخاص (مثل رؤية السعودية 2030 ورؤية الكويت 2035). وتترجم هذه الرؤى إلى برامج تمويلية، وإصلاحات تنظيمية، وبني تحتية محفزة للشركات الناشئة. فعلى سبيل المثال، أوجدت دولة الإمارات بيئةً مواتيةً لريادة الأعمال من خلال فرض ضريبة دخل بنسبة 0%، والسماح بالملكية الأجنبية الكاملة، وإنشاء مراكز متخصصة مثل "مركز دبي للابتكار" في مركز دبي المالي العالمي (DIFC Innovation Hub) و"هاب71 (Hub71) "في أبوظبي. أما المملكة العربية السعودية فقد أنشأت صناديق استثمارية مثل "صندوق جادة (Jada Fund of Funds) "وأذرعاً استثمارية للشركات الكبرى مثل "أرامكو فنشرز" و"صندوق نيوم" لزيادة ضخ رأس المال في السوق. وحتى الدول الخليجية الأصغر — مثل قطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين — أطلقت صناديق رأس مال جريء مدعومة حكومياً أو برامج مسرعات أعمال وطنية.

وغالياً ما يعمل هذا التمويل العام بالتوازي مع صناديق الثروة السيادية الضخمة (Sovereign Wealth Funds - SWFs) والمكاتب العائلية الكبرى في المنطقة، التي تتجه بشكل متزايد نحو الاستثمار المحلي. وتعدّ دول الخليج موطناً لبعض من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، مثل صندوق الاستثمارات العامة (PIF) في السعودية، وجهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)، والهيئة العامة للاستثمار (KIA) في الكويت، حيث يدير كل منها أصولاً تتراوح قيمتها بين 700

دفعت مساعي دول مجلس التعاون الخليجي لتنويع اقتصاداتها إلى تنشيط مشهد الملكية الخاصة (Private Equity - PE) ورأس المال الجريء (Venture Capital - VC) مع تسجيل مستويات قياسية من النشاط رغم التباطؤ العالمي في التمويل. وخلال السنوات القليلة الماضية، تحوّل نظام الشركات الناشئة في المنطقة إلى مركز نابض بالحيوية. ففي عام 2024، جمعت الشركات الناشئة في دول المجلس نحو 2.3 مليار دولار عبر 610 صفقات، بزيادة طفيفة في عدد الصفقات (+3.5%) مقارنةً بعام 2023، رغم الرياح المعاكسة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ويؤكد ذلك متانة اقتصادات الخليج وأثر المبادرات الحكومية التي تضخ رأس المال في المشاريع الجديدة. وكما هو متوقع، تنصدر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مشهد رأس المال الجريء، إذ تستحوذان معاً على أكثر من 90% من إجمالي قيمة الصفقات. وتمتلك هاتان الدولتان أكبر عدد من الشركات الناشئة والمستثمرين، مما يعكس حجمهما الاقتصادي الكبير واستراتيجياتهما المنسقة في مجال الابتكار.

ومع ذلك، شهد عام 2024 زيادة ملحوظة في التمويل وتدفق الصفقات في الأسواق الخليجية الأصغر — بما في ذلك قطر وسلطنة عُمان ودولة الكويت — مما يشير إلى قاعدة إقليمية أوسع لريادة الأعمال. ففي الكويت، على سبيل المثال، يجري توظيف رؤية الكويت 2035 لدعم رواد الأعمال في مجالات التكنولوجيا والمشروعات الصغيرة. وبعد قصص النجاح المبكرة (مثل تطبيق توصيل الطعام "طلبات" الذي تأسس في الكويت وتم الاستحواذ عليه لاحقاً من قبل شركة عالمية)، تعمل الدولة على رعاية جيل جديد من الشركات الناشئة في مجالات التقنيات المالية (Fintech) والتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. ويُعدّ ازدياد عدد المسرعات المحلية، والمستثمرين الأفراد (Angel Investors)، والصناديق الحكومية المدعومة، مؤشراً إيجابياً يعكس حيوية السوق. واعتباراً من منتصف عام 2025، بلغ عدد الشركات الناشئة الممولة في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 4,270 شركة من أصل أكثر من 63 ألف شركة مسجلة، جمعت مجتمعة ما قيمته 267

تطور الأسواق المالية في الكويت والخليج

الشركات الأكثر نضجاً وصفقات الاستحواذ — نشطاً وحيوياً، حيث جمعت الصناديق الموجهة لدول مجلس التعاون الخليجي رؤوس أموالٍ جديدة لاستغلال الفرص الناشئة عن برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي. وتشهد المنطقة انفتاحاً متزايداً للقطاعات المملوكة للدولة أمام الاستثمارات الخاصة، مما أفضى إلى صفقات بارزة مثل صفقة بيع أرامكو السعودية أصول خطوط الأنابيب بقيمة تجاوزت 12 مليار دولار إلى تحالفٍ تقوده شركة "بلاك روك (BlackRock)"

كما ساهمت الطفرة في الاكتتابات العامة الأولية (IPO) بأسواق الأسهم الخليجية في توفير قنوات خروج مربحة لمستثمري الملكية الخاصة ورأس المال الجريء. ففي عام 2023، جمعت الاكتتابات العامة في دول المجلس أكثر من 10 مليارات دولار عبر 45 طرْحاً عاماً، وتجاوزت مستويات الطلب حجم المعروض بشكل كبير، إذ شهدت الاكتتابات في السعودية والإمارات إقبالاً كثيفاً، بينما سجّلت الكويت أيضاً اهتماماً متزايداً بالاكتتابات الجديدة. وشهدت المنطقة طرُوحاتٍ نوعية مثل اكتتاب هيئة كهرباء ومياه دبي (DEWA) في عام 2022، وعدة اكتتابات تابعة لشركة أدنوك في عام 2023، ما شكّل عائداً مجزياً للمستثمرين الخصوصيين وأعاد تنشيط رأس المال داخل السوق. وتُعدّ سلسلة الطرُوحات المرتقبة خلال عامي 2024 و2025 مؤشراً واضحاً على الثقة في شركات النمو الإقليمية، كما توفر هذه الطرُوحات مساراً حيويّاً للخروج أمام صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء، الأمر الذي يعزز تدفق الاستثمارات الجديدة إلى الأسواق الخليجية.

وخلاصة القول، إن مشهد الملكية الخاصة ورأس المال الجريء في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي يشهد مساراً تصاعدياً مدعوماً بزيادة حجم الصفقات في جميع دول المجلس، وبدعم قوي من رؤوس الأموال العامة والخاصة، إلى جانب تحسّن الأطر التنظيمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل حداثة تشريعات الإفلاس، والحاجة إلى توسيع قاعدة الكفاءات والخبرات المحلية، إلى جانب حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي. غير أن الزخم الحالي يُشير بوضوح إلى أن رأس المال الخاص سيواصل لعب دور متزايد الأهمية في دفع النمو الاقتصادي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

مليار وتريليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن هذه الصناديق كانت تركز تقليدياً على الاستثمارات العالمية، إلا أنها أصبحت تخصص جزءاً متزايداً من أموالها للمشروعات المحلية والإقليمية في مجالات التكنولوجيا والبنية التحتية والصناعات الجديدة، لتعمل كمستثمر رئيسي في صناديق الملكية الخاصة والشركات الناشئة.

ويختلف مشهد الاستثمار في دول الخليج عن نظيره في الأسواق الغربية؛ ففي الغرب تهيمن شركات الملكية الخاصة ورأس المال الجريء المستقلة التي تجمع الأموال من المؤسسات الاستثمارية، بينما تقود في الخليج العديد من الصفقات جهات سيادية ومجموعات عائلية كبرى تتماشى مع استراتيجيات الحكومات. ويوفر هذا النموذج سيولةً وفيرةً وأفقاً استثمارياً طويل المدى، وهو ما يُعدّ عاملاً رئيسياً وراء استمرار توسع رأس المال الخاص في دول المجلس رغم تباطؤ الصفقات عالمياً نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

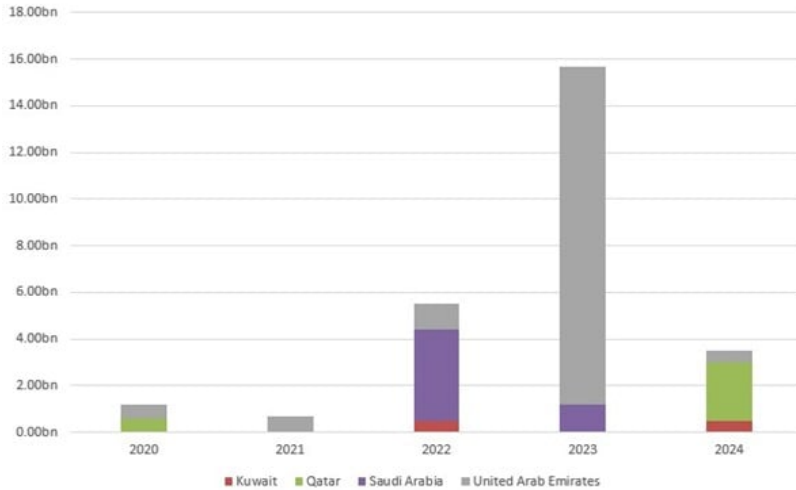
من الجدير بالذكر أن المستثمرين المؤسسيين والشركات الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي يعملون على توسيع نطاق مشاركتهم في مجالي الملكية الخاصة (PE) ورأس المال الجريء (VC) ووفقاً لتقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC)، نما تمويل رأس المال الجريء في دول المجلس بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 19% خلال الفترة من 2020 إلى 2024، ليصل إلى نحو 1.7 مليار دولار في عام 2024، مع تحوّل ملحوظ نحو تنفيذ عددٍ أكبر من الصفقات الصغيرة بدلاً من الاعتماد على جولات تمويل ضخمة محدودة. وفي الواقع، شهد عام 2024 رقماً قياسياً في عدد صفقات رأس المال الجريء في المنطقة، على الرغم من انخفاض إجمالي التمويل بشكل طفيف مقارنةً بعام 2023، مما يعكس تنوعاً صحياً لرأس المال وتوجهاً متزايداً نحو دعم الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة والتركيز على النمو المستدام.

ومن اللافت أيضاً صعود استثمارات رأس المال الجريء المؤسسي (Corporate Venture Capital – CVC) إذ شكّلت الأذرع الاستثمارية التابعة للشركات نحو 28% من إجمالي المستثمرين النشطين في الشركات الناشئة خلال عام 2024، في إطار سعي هذه الشركات إلى تعزيز الابتكار من خلال الاستثمار في الشركات الناشئة. وفي المقابل، لا يزال قطاع الملكية الخاصة — الذي يركّز على

السندات الخضراء وأسواق الدخل الثابت المستدامة في دول الخليج

وفي المستقبل، يُتوقع أن تستمر أحجام أدوات الدين المستدامة في النمو بوتيرة متفاوتة ولكن ضمن مسارٍ تصاعدي، مع تعمق أجنداث المناخ في المنطقة. وتشير تقديرات وكالة "ستاندرد آند بورز (S&P)" إلى أن إصدارات السندات المستدامة في منطقة الشرق الأوسط قد تبلغ نحو 18 إلى 23 مليار دولار في عام 2025، مع مساهمة دول الخليج بالنصيب الأكبر من هذا الإجمالي.

Total volume of green bonds issuance by the GCC by year/country (billion USD)



الشكل: إصدارات السندات الخضراء في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2020-2024 (بمليارات الدولارات الأمريكية). قادت دولة الإمارات العربية المتحدة (اللون الرمادي) موجة ارتفاع كبيرة في عام 2023 لتصل الإصدارات الإقليمية إلى نحو 16 مليار دولار، تنتها في عام 2024 مرحلة تراجع مع بروز دولة قطر (اللون الأخضر) كمصدر بارز في هذا المجال.

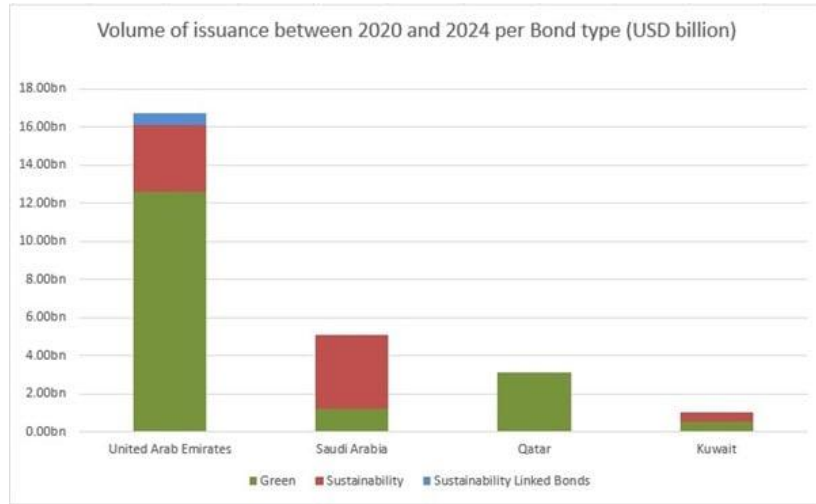
انتقل التمويل المستدام في أسواق رأس المال الخليجية من كونه مجالاً متخصصاً إلى موقع رئيسي ضمن التيار المالي العام. ففي السنوات الأخيرة، برزت السندات الخضراء، والسندات المرتبطة بالاستدامة، والصكوك الخضراء كأدوات مهمة لتمويل التحول في قطاع الطاقة والمشروعات ذات البعد الاجتماعي والمسؤولية البيئية. وقد شهدت إصدارات أدوات الدين الخضراء والمستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي تسارعاً ملحوظاً منذ منتصف العقد الحالي. فعلى سبيل المثال، قفز إجمالي إصدارات السندات الخضراء من الكيانات الخليجية إلى نحو 15.7 مليار دولار في عام 2023، مقارنةً بعدة مليارات فقط في السنوات السابقة. ويُعزى هذا الارتفاع الحاد جزئياً إلى استضافة دولة الإمارات مؤتمر الأطراف (COP28) في عام 2023، الذي شكّل حافزاً قوياً لاهتمام إقليمي متزايد بتمويل المناخ.

وقد استحوذت كلٌّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على النصيب الأكبر من حجم السندات الخضراء المُصدرة في عام 2023، نتيجةً للإصدارات السائدة والمؤسسية الكبرى في البلدين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قيام صندوق الاستثمارات العامة السعودي بإصدار عدة سندات خضراء، من بينها إصدار متعدد الشرائح بقيمة 5.5 مليارات دولار في مطلع عام 2023، لتمويل مشاريع في مجالات الطاقة المتجددة، والنقل النظيف، والبنية التحتية الخضراء. كما سارعت البنوك والشركات الإماراتية إلى طرح أدوات دين خضراء قبل انعقاد مؤتمر COP28 لإبراز التزامها بأهداف الاستدامة.

أما في عام 2024، فقد شهدت المنطقة تراجعاً في حجم الإصدارات، إذ انخفضت السندات الخضراء الخليجية إلى نحو 3.5 مليارات دولار. ويُعزى هذا التراجع، بحسب المحللين، إلى ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً وغياب حافز استثنائي مثل مؤتمر COP28، غير أن الاتجاه العام لا يزال تصاعدياً. فقد رفعت دولة قطر، على سبيل المثال، حجم إصداراتها الخضراء إلى 2.5 مليار دولار في عام 2024، وهو أعلى مستوى تسجله حتى الآن، ما يشير إلى انضمام الدول الخليجية الأصغر إلى مسار التمويل الأخضر بعد الريادة التي حققتها السعودية والإمارات.

تطور الأسواق المالية في الكويت والخليج

من البنوك والشركات الكويتية خلال الفترة المقبلة إلى استكشاف فرص إصدار السندات الخضراء أو الصكوك المستدامة أو القروض المرتبطة بالاستدامة، بالتوازي مع تنامي الطلب الاستثماري وتطور الأطر التنظيمية الداعمة لذلك.



الشكل: إصدارات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي حسب نوع السندات (باستثناء السندات الاجتماعية) خلال الفترة 2020-2024. المصدر: بيانات بورصة لوكسمبورغ الخضراء (Luxembourg Green Exchange).

إقليمياً، تعمل حكومات دول مجلس التعاون على إنشاء أطر تنظيمية لتوجيه مسار التمويل الأخضر وتعزيزه. فقد أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة «إطار التمويل المستدام 2021-2031» بهدف تنسيق جهود الجهات التنظيمية والأسواق المالية في تطوير المنتجات الخضراء. كما أطلقت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين في المملكة العربية السعودية «إطار التمويل الأخضر» خلال الفترة 2022-2024 لتسهيل إصدار السندات الخضراء السيادية. وفي سلطنة عُمان، تم نشر «إطار التمويل المستدام» في عام 2024 تمهيداً لإصدار أول سندات خضراء سيادية. وتوفر هذه الأطر معايير واضحة لتأهيل المشاريع، وإجراءات الإفصاح

ضمن فئة أدوات الدخل الثابت المستدامة، أصبحت الصكوك والسندات المرتبطة بمبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) أكثر تنوعاً. ففي البداية، هيمنت «السندات الخضراء» — المخصصة حصراً لتمويل المشاريع البيئية — على الإصدارات، إلا أن السندات العامة للاستدامة والأدوات المرتبطة بالاستدامة أصبحت الآن أكثر شيوعاً، نظراً لأنها تتيح تمويلاً أوسع يشمل المشاريع الاجتماعية وتحقيق الأهداف الشاملة لمعايير ESG. فعلى سبيل المثال، أصدرت بعض البنوك الخليجية قروضاً أو سندات مرتبطة بالاستدامة (Sustainability-linked) ترتبط معدلات فائدتها بتحقيق أهداف محددة، مثل زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة أو تعزيز التنوع في القوى العاملة. ويعكس هذا التوسع في نطاق الإصدارات أولويات التنمية في دول مجلس التعاون، إذ تتضمن العديد من المبادرات الإقليمية مشروعات للبنية التحتية الاجتماعية — كالصحة والتعليم والإسكان الميسر — إلى جانب الأهداف البيئية.

ومن الجدير بالذكر أن فئة الصكوك المستدامة (الصيغة الإسلامية) ازدهرت بالتوازي مع السندات الخضراء التقليدية. ففي عام 2024، شكّلت الصكوك نحو 44% من إجمالي إصدارات الدين المرتبطة بمعايير ESG في دول المجلس من حيث القيمة، ما يؤكد الدور المتنامي للتمويل الإسلامي في دعم أجندة الاستدامة. وقد حققت دولة الكويت إنجازاً مهماً في منتصف عام 2024 مع طرح أول سندٍ أخضر وأول صكٍ مستدامٍ في تاريخها. إذ أصدر بنك الكويت الوطني (NBK) أول سندٍ أخضر في البلاد خلال عام 2024، وبعد فترةٍ وجيزة، قام بنك وربة — وهو بنك إسلامي — بإصدار صكٍ استدامة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (صك الوكالة Sukuk Al-Wakala) يستحق في عام 2029. ويضمن إطار عمل بنك وربة للصكوك المستدامة توجيه عوائد الإصدار إلى المشاريع الخضراء والاجتماعية المؤهلة ضمن إطار التمويل المستدام للبنك.

وقد مثّلت هذه الإصدارات التاريخية نقلة نوعية وضعت الكويت على خريطة التمويل المستدام، إذ انتقلت من غيابٍ كاملٍ في هذا المجال إلى تحقيق ما يقارب مليار دولار من أدوات الدين المستدامة بنهاية عام 2024. كما وجّهت هذه التطورات إشارةً واضحةً إلى المؤسسات الكويتية الأخرى بأن الدخول إلى أسواق الدين المرتبطة بمعايير ESG أصبح ممكناً وواعداً. ومن المتوقع أن تتجه المزيد



تطور الأسواق المالية في الكويت والخليج

الحفاظ على هذا الزخم يتطلب استمرار الدعم السياسي، بما في ذلك توحيد اللوائح وتحسين الشفافية، غير أن المسار نحو سوقٍ ماليةٍ أكثر خضرة في دول الخليج أصبح واضح المعالم.

والتقارير، و ضماناتٍ للاتساق مع المبادئ الدولية مثل «مبادئ السندات الخضراء» الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، مما يعزز ثقة المستثمرين بمصداقية الأدوات الخضراء الخليجية.

ومع ذلك، ما زالت بعض التحديات قائمة، خاصةً فيما يتعلق بالإفصاح وتصنيف الأنشطة الخضراء (Taxonomy) فبحسب محلي معهد تشاتهام هاوس (Chatham House)، تفتقر دول مجلس التعاون حالياً إلى «تصنيفٍ أخضرٍ موحد» — أي نظامٍ قياسيٍ لتعريف ما يُعدّ مشروعاً أخضر — الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوتٍ في المعايير وإثارة مخاوفٍ من ممارسات "التجميل الأخضر" (Greenwashing) كما تبقى بيانات الأداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) محدودة، ما يصعب على المستثمرين تقييم الأثر الحقيقي للاستثمارات المستدامة. وقد بدأت الجهات التنظيمية بمعالجة هذه الفجوات؛ إذ تعمل الإمارات حالياً على تطوير تصنيفٍ وطنيٍ أخضر، فيما تعكف السعودية على تعزيز متطلبات الإفصاح الخاصة بمعايير ESG.

ورغم هذه التحديات، فإن شهية السوق الخليجية للتمويل الأخضر قوية ومتنامية. فقد ساهمت أسعار النفط المرتفعة خلال الأعوام الأخيرة في تمكين الحكومات من تخصيص مزيدٍ من الموارد للمبادرات الخضراء دون ضغوطٍ مالية، بينما يُتوقع أنه في فترات انخفاض الأسعار ستزداد الحاجة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية عبر إصدارات السندات الخضراء. ومع التزام جميع دول مجلس التعاون بتحقيق الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن (2050 أو 2060)، فإن احتياجات التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة، والمياه النظيفة، والمدن المستدامة ستكون هائلة. وتُعد السندات الخضراء وسندات ESG قناةً فاعلةً للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية لتلبية هذه الاحتياجات.

وباختصار، فقد انتقل سوق أدوات الدخل الثابت المستدامة في الخليج خلال سنواتٍ قليلةٍ من هامشٍ محدودٍ إلى موقعٍ مؤثرٍ تقوده الإصدارات السيادية والمصرفية، وهو الآن على مسارٍ توسّعٍ مستمرٍ مع تزايد نضوج الأطر التنظيمية. ويُعد دخول دولة الكويت إلى هذا المجال في عام 2024 من خلال أول إصداراتها الخضراء والمستدامة مثلاً على كيفية انخراط حتى الدول المتأخرة نسبياً في هذا التوجه. إن

التقنيات المالية ما بعد المصارف: التأمين الرقمي، التقنيات التنظيمية، وتقنيات إدارة الثروات في الكويت

عام 2022، فيما تقوم وحدة تنظيم التأمين في الكويت (IRU)، التي تأسست عام 2019، بتشجيع تطبيق آليات «اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC)» والتوزيع عبر القنوات الرقمية لتحديث السوق التأميني. ورغم أن انتشار تقنيات التأمين الرقمي في الكويت ما زال في مراحله الأولى، فإن فرص النمو كبيرة، خصوصاً أن معدلات انتشار التأمين بين السكان في دول المجلس لا تزال منخفضة نسبياً مقارنةً بالمستويات العالمية، مما يجعل القنوات الرقمية مفتاحاً أساسياً للوصول إلى شرائح جديدة من العملاء. ومن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة مزيداً من التعاون بين المؤسسات الكويتية وشركات التأمين الرقمي الناشئة — ربما عبر المسرعات الإقليمية أو البيئات التجريبية — (Sandboxes) لتقديم منتجات مثل التأمين القائم على الاستخدام، وإصدار الوثائق الفوري، وتقييم المخاطر بالذكاء الاصطناعي.

أما في مجال التقنيات التنظيمية (Regtech)، فتعمل الكويت على تسخير التكنولوجيا لتعزيز الامتثال والرقابة. فقد أطلق بنك الكويت المركزي سلسلة من المبادرات الرقمية لتطوير العمليات التنظيمية، من أبرزها منصة «اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC)» التي تتيح للبنوك التحقق من هوية العملاء رقمياً بالربط مع سجلات البطاقة المدنية، ما سهّل عملية فتح الحسابات الجديدة. ويشبه هذا النظام منصة eKYC الوطنية في مملكة البحرين (Benefit) التي أصبحت نموذجاً يُحتذى خلال جائحة كوفيد-19 عبر إلغاء الحاجة للتحقق الشخصي. وتتيح البنوك الكويتية حالياً لعملائها تحديث بيانات KYC عبر تطبيقات الهاتف باستخدام المسح الضوئي للبطاقة المدنية والتوقيعات الرقمية.

وفي السنوات الأخيرة، طبّق بنك الكويت المركزي أطراً متقدمة لمكافحة الاحتيال وتعزيز الأمن السيبراني، وألزم البنوك باستخدام أنظمة ذكاء اصطناعي لرصد العمليات المشبوهة في الوقت الفعلي، تماثياً مع الجهود الإقليمية مثل إرشادات المخاطر السيبرانية الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي لعام 2020، ومركز الأمن السيبراني المتخصص التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). وتجد الشركات الناشئة في مجال Regtech التي تقدم حلولاً في مجالات العناية الواجبة بالعملاء، ومكافحة غسل الأموال (AML)، ومراقبة المعاملات — فرصاً

رغم أن الاهتمام بالتقنيات المالية (Fintech) يتركز في الغالب على الخدمات المصرفية الرقمية وأنظمة الدفع، فإن الابتكار في القطاع المالي يمتد إلى ما هو أبعد من المصارف التقليدية، ليشمل تقنيات التأمين (Insurtech)، والتقنيات التنظيمية (Regtech)، وتقنيات إدارة الثروات (WealthTech) وفي الكويت، كما في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، بدأت هذه القطاعات الناشئة تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً، مدفوعةً بجهود الشركات الناشئة الخاصة والدعم المتزايد من الجهات التنظيمية.

تاريخياً، كان قطاع التأمين في الكويت أبطأ في التحول الرقمي مقارنةً بالقطاع المصرفي، غير أن جائحة «كوفيد-19» شكّلت نقطة تحوّل مهمة. فعلى مستوى دول الخليج، سارعت شركات التأمين إلى اعتماد القنوات الرقمية في المبيعات وخدمات العملاء خلال الجائحة، ولم تكن الكويت استثناءً. فقد أطلقت العديد من شركات التأمين الكويتية تطبيقات إلكترونية جديدة أو طوّرت بواباتها الرقمية لتمكين العملاء من شراء أو تجديد وثائق التأمين عن بُعد، وتقديم المطالبات إلكترونياً. فعلى سبيل المثال، وسّعت «مجموعة الخليج للتأمين» — إحدى أكبر شركات التأمين في الكويت — خدماتها الرقمية خلال السنوات الأخيرة، فيما عقدت شركات أصغر شراكاتٍ مع منصات التأمين الرقمي الإقليمية لتبسيط إجراءات تسجيل العملاء. وتشهد المنطقة أمثلةً ملهمة: ففي الإمارات، يستخدم تطبيق «SafeDriver» التابع لشركة I-Insured بيانات الهواتف الذكية لتقييم سلوك القيادة ومكافأة السائقين الأمنيين بتخفيضاتٍ على الأقساط، وفي سلطنة عُمان أطلقت شركة ظفار للتأمين بوابةً إلكترونية متكاملة لشراء وثائق التأمين عبر الإنترنت شهدت إقبالاً واسعاً خلال فترة الإغلاقات. واستلهاماً لمثل هذه التجارب، بدأت شركات التأمين الكويتية بدراسة تطبيقات التأمين القائم على تتبع القيادة (Telematics-based) واعتماد الذكاء الاصطناعي في الموافقات الطبية، بهدف تحسين تجربة العملاء وخفض التكاليف التشغيلية.

وقد شجعت الجهات التنظيمية الخليجية هذا التحول أيضاً؛ إذ فرضت المملكة العربية السعودية على جميع شركات التأمين الصحي تقديم أنظمة مطالبات إلكترونية بحلول

تطور الأسواق المالية في الكويت والخليج

المثال، أدمج بنك الكويت الوطني (NBK) خدمة التداول ضمن تطبيقه المصرفي، كما أطلق مركز الكويت المالي (المركز Markaz) منصةً رقميةً للاستثمار تستهدف فئة الشباب.

ويُعدّ الإقبال المتزايد من فئة الشباب الكويتي الملمين بالتقنية عاملاً رئيسياً في نمو هذا القطاع؛ إذ أبدى أكثر من 83% من الكويتيين استعدادهم لتبني حلول التقنية المالية وفقاً لاستطلاعات عام 2024. وقد بدأت بالفعل تظهر نماذج أولية لخدمات الاستشارات الآلية في الكويت، تستخدم الخوارزميات لتحديد التوزيع الأمثل للأصول وفقاً لدرجة تحمّل المخاطر لدى العميل، مع مراعاة تفضيلاته الشرعية عند الحاجة. كما بدأت شركات إقليمية في مجال تقنيات إدارة الثروات تتطلع لدخول السوق الكويتي؛ فعلى سبيل المثال، حاولت بعض التطبيقات البحرينية المتخصصة في العملات الرقمية والاستثمار التوسّع نحو الكويت، غير أن الحظر الكامل على العملات المشفرة حال دون تفعيل خدمات التداول بالأصول الرقمية. ومع ذلك، فإن إدارة الثروات الرقمية تتوسع في مجالات أخرى؛ إذ يعمل عدد من مديري الأصول الكويتيين على تطوير منتجات استثمارية متوافقة مع معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) يمكن الوصول إليها عبر التطبيقات، كما يجري بحث إطلاق منصات استثمار رقمية قائمة على «الترميز (Tokenization)» لتمكين الملكية الجزئية في العقارات أو الصكوك باستخدام تقنية البلوكشين، ضمن الأطر التنظيمية القائمة. وقد أبدت كلٌّ من هيئة أسواق المال (CMA) وبنك الكويت المركزي (CBK) دعمهما للابتكار المالي في أسواق رأس المال، شريطة الحفاظ على حماية المستثمرين وضمان الشفافية.

وبصورة عامة، فإن منظومة التقنيات المالية في الكويت – خارج القطاع المصرفي – لا تزال في مرحلة ناشئة لكنها واعدة للغاية. فقد ارتفع عدد شركات التقنيات المالية في الكويت إلى أكثر من 100 شركة بحلول عام 2023 (بما في ذلك الشركات المدرجة ضمن البيئة التجريبية)، رغم أن الغالبية منها ما زالت تتركز في مجالات المدفوعات والتمويل الاستهلاكي. ومع تطوّر المنظومة، بدأت تتشكل قطاعات متخصصة أكثر تنوعاً. وتلعب الجهات الحكومية دوراً فاعلاً في ذلك؛ إذ حدّدت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت (KDIPA) قطاع التقنيات المالية – بما في ذلك شركات التأمين الرقمي والتقنيات التنظيمية – كأحد القطاعات

متزايدة في السوق مع سعي المؤسسات المالية إلى أتمتة الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (AML/CFT)

وفي عام 2023، فرضت الكويت حظراً شاملاً على التعامل بالعملات المشفرة عبر مجموعة من التعاميم التنظيمية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وجهات أخرى، الأمر الذي عزّز الحاجة إلى أنظمة رقابية قوية لتطبيق تلك التعليمات. أما على صعيد أسواق المال، فقد قامت هيئة أسواق المال الكويتية (CMA) برقمنة نظام الإفصاح عبر اعتماد تقارير مبنية على لغة XBRL للشركات المدرجة، وهي خطوة في إطار Regtech تهدف إلى رفع مستويات الشفافية. كما تضم البيئة التجريبية (Regulatory Sandbox) التي يديرها بنك الكويت المركزي عدداً من المشاريع التجريبية في التقنيات المالية، من ضمنها حلول Regtech تركز على التحقق الرقمي من الهوية والتقارير التنظيمية الآلية.

وتؤكد هذه المبادرات أن التقنيات التنظيمية تُعدّ عاملاً محورياً في تمكين النمو الآمن للتقنيات المالية، إذ تتيح تحقيق التوازن بين الابتكار والرقابة وتعزز الثقة في منظومة الخدمات المالية الرقمية.

تقنيات إدارة الثروات – (WealthTech) وهي المنصات الرقمية المخصصة للاستثمار وإدارة الأصول – تشهد نمواً متسارعاً في الكويت. تاريخياً، كانت خدمات الاستثمار (مثل تداول الأسهم وإدارة الأصول) في الكويت تتركز في البنوك وشركات الوساطة المالية التي تتبّع نماذج استشارية تقليدية. إلا أن الاتجاهات الإقليمية بدأت تدفع نحو التحول إلى الاستثمار عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية. ففي كلٍّ من الإمارات والسعودية، تم إطلاق عددٍ من المنصات الرقمية وخدمات الاستشارات الآلية (Robo-Advisory) خلال السنوات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال، تقدّم منصة «سرور (Sarwa)» (في الإمارات محافظ استثمارية مؤتمنة ومنخفضة التكلفة، كما فتحت هيئة السوق المالية السعودية المجال لتطبيقات الاستثمار الرقمي عبر «مختبر التقنية المالية»). أما الكويت، فتتبع هذا الاتجاه بحذرٍ مدروس؛ حيث أطلقت عدة بنوك كويتية تطبيقات مصرفية مطوّرة تتيح للعملاء الأفراد شراء الأسهم المحلية وصناديق الاستثمار المشتركة وحتى الأسهم الأمريكية من خلال شركات مع وسطاء دوليين – وكل ذلك عبر الهاتف المحمول. فعلى سبيل



تطور الأسواق المالية في الكويت والخليج

الواعدة، وتقدّم حوافز لجذب الشركات الأجنبية المتخصصة لتأسيس أعمالها في الكويت.

كما يتيح تبادل الخبرات الإقليمي فرصةً للكويت لتتبني النماذج المجربة لدى جيرانها؛ مثل أطر «المصرفية المفتوحة (Open Banking)» التي سبقت البحرين والسعودية في تطبيقها، وتسمح لتطبيقات التقنية المالية بالوصول الآمن إلى بيانات العملاء البنكية. وتستعد البنوك الكويتية بالفعل لتطبيق واجهات الربط البرمجية المفتوحة (Open APIs)، الأمر الذي قد يمهد لظهور تطبيقات كويتية متخصصة في إدارة الثروات تجمع الحسابات أو تقدّم أدوات لإدارة الميزانية الشخصية.

وتبقى التحديات المستقبلية متركزة في تحديث التشريعات لاستيعاب نماذج الأعمال الجديدة في التقنية المالية – مثل شركات التأمين الرقمية بالكامل أو المستشارين الألبين للاستثمار – إضافةً إلى تعزيز ثقة المستهلكين في الخدمات المالية الرقمية. ومع ذلك، فإن المؤشرات إيجابية؛ إذ تغيّر سلوك المستهلكين بشكل كبير بعد عام 2020، حيث بات أكثر من ثلث سكان الكويت يجرون معاملات مالية ومدفوعات إلكترونية بحلول عام 2024. ومع تزايد اعتماد المستخدمين على التعاملات الرقمية، يُتوقع أن تمثل قطاعات التأمين الرقمي (Insurtech)، والتقنيات التنظيمية (Regtech)، وتقنيات إدارة الثروات (WealthTech) الجيل القادم من تطور التقنية المالية في الكويت، مما يعزز الابتكار في سلسلة الخدمات المالية بأكملها ويمدّه إلى ما هو أبعد من نطاق الخدمات المصرفية التقليدية.

الخاتمة

تقف دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي في طليعة التحوّلات الكبرى التي تشهدها الأسواق المالية. ويُظهر التوجّه نحو الابتكار في التمويل الإسلامي — والمتمثل في الإصدارات القياسية من الصكوك المتوافقة مع أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة — (ESG) كيف يمكن للتمويل التقليدي أن يتطور لمواكبة التحديات المعاصرة. كما يُبرز ازدهار رأس المال الخاص ورأس المال الجريء التحوّل الاستراتيجي في المنطقة من الاعتماد على النفط إلى الاستثمار في الأفكار، من خلال تمويل الشركات الناشئة والقطاعات الجديدة التي ستقود النمو في المستقبل. وفي الوقت ذاته، يعكس التوسع السريع في إصدارات السندات الخضراء وأدوات الدين المستدامة التزاماً جاداً باقتصادٍ أخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع التحوّل التقني في القطاع المالي، تتجاوز التقنيات المالية (Fintech) حدود العمل المصرفي لتشمل التأمين، والامتثال التنظيمي، وإدارة الثروات وهي مجالات كانت تُعدّ جامدة في السابق لكنها أصبحت اليوم بيئةً خصبةً للحلول الرقمية في الكويت. وأخيراً، فإن التجارب الحذرة التي تجربها دول الخليج في مجال الأصول الرقمية والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) تعبّر عن رغبة واضحة في الريادة التقنية مع إدارة المخاطر المرتبطة بهذه الفئات الجديدة من الأصول.

وتُظهر هذه الاتجاهات مجتمعةً أن المشهد المالي في المنطقة يشهد تحوُّلاً جذرياً لكنه يسير في اتجاه واضح نحو مزيدٍ من التنوع والرقمنة وتبني أفضل الممارسات العالمية سواء في معايير الاستدامة (ESG) أو في تنظيم التقنيات المالية. وبالنسبة للكويت، فإن الاستفادة من هذه التيارات الإقليمية تمثل ضرورةً استراتيجية. فقد حققت الدولة بالفعل خطوات مهمة، بدءاً من إصدار أول صكٍّ مستدامٍ وسنِدٍ أخضر، ومروراً بتشجيع الابتكار عبر البيئة التجريبية التنظيمية (Sandbox)، وصولاً إلى تحسين مستوى الشفافية في أسواق رأس المال وجذب الاستثمارات الجريئة. ويبقى التحدي في المرحلة المقبلة هو الحفاظ على هذا الزخم وتنسيق السياسات مع دول مجلس التعاون لضمان التوافق والتكامل سواء عبر توحيد تصنيفات التمويل المستدام أو مواءمة الأطر التنظيمية للتقنيات المالية.

وباختصار، تدخل الأسواق المالية وأسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي مرحلةً جديدةً تُعرّفها الابتكارات والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى. فالتمويل الإسلامي يندمج تدريجياً مع الاستثمار المستدام، والشركات التقنية الناشئة تضخ الحيوية في الاقتصادات، والتقنيات الرقمية — سواء في المدفوعات أو الإقراض أو العملات — تُعيد تعريف كيفية عمل النظام المالي. ويدرك صناع القرار وقادة الصناعة أن هذه التطورات مترابطة فيما بينها: فبيئة رأس المال الجريء المزدهرة تدعم نمو التقنيات المالية؛ والتقنيات المالية يمكن أن تُسرّع التمويل الأخضر (مثل المنصات الرقمية لتداول أرصدة الكربون أو تمويل مشاريع الطاقة الشمسية عبر التمويل الجماعي)؛ والتنظيم المتين للأصول الرقمية يعزّز الثقة ويفتح المجال لمزيدٍ من الابتكار، وهكذا دواليك.

ومن خلال تبني هذه التحوّلات بطريقة متوازنة، لا تعيد الكويت ودول الخليج رسم ملامح قطاعاتها المالية فحسب، بل تضع أيضاً نماذج يُحتذى بها في الأسواق الناشئة الأخرى. ورغم أن الطريق لا يخلو من التحديات، فإن الاتجاه بات واضحاً نحو مستقبلٍ ماليٍّ أكثر ابتكاراً واستدامةً وشمولاً في دول مجلس التعاون الخليجي — مستقبلٍ يؤهل المنطقة لتكون مركزاً مالياً منافساً على الساحة العالمية، لما بعد عصر النفط.

المصادر والروابط:

Middle East's Sustainable Bond Issuance to Hit USD 23 Billion in 2025

<https://www.energetica-india.net/news/middle-east-sustainable-bond-issuance-to-hit-usd-23-billion-in-2025>

Update KYC & Civil ID - CBK

<https://www.cbk.com/Personal-Banking/Digital-Services/Update-KYC--Civil-ID>

FALQs: Regulation of Cryptocurrencies in the Gulf Cooperation Council Countries – Part Two | In Custodia Legis

<https://blogs.loc.gov/law/2025/01/regulation-of-cryptocurrencies-in-the-gulf-cooperation-council-gcc-countries-part-two/>

FALQs: Regulation of Cryptocurrencies in the Gulf Cooperation Council Countries – Part One | In Custodia Legis

<https://blogs.loc.gov/law/2025/01/falqs-regulation-of-cryptocurrencies-in-the-gulf-cooperation-council-countries-part-one/>

centralbank.ae

https://centralbank.ae/media/qw1ex32h/cbdc-long-report_july.pdf

Central Bank Digital Currencies Can Boost Middle East's Financial Inclusion, Payment Efficiency

<https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/06/18/central-bank-digital-currencies-can-boost-middle-east-s-financial-inclusion-payment-efficiency>

Green finance is picking up in the GCC, but its challenges may restrain the transition across MENA - Kalam

<https://kalam.chathamhouse.org/articles/green-finance-is-picking-up-in-the-gcc-but-its-challenges-may-restrain-the-transition-across-mena/>

Synergy Between ESG Investment and Islamic Finance

<https://neoimpact.com/blog/esg-investment-islamic-finance/>

How has Kuwait Fostered a High Potential Fintech Ecosystem? Overview in 2024 | The Fintech Times

<https://thefintechtimes.com/fintech-overview-kuwait-2024/>

Startup funding in the Gulf and where the dollars are flowing – Gulf Economist

<https://gulfeconomist.ae/startup-funding-in-the-gulf-and-where-the-dollars-are-flowing/>

Corporate Venture Capital in the GCC - 2025

<https://www.pwc.com/m1/en/publications/corporate-venturing-strengthening-innovation-momentum-in-recalibrated-market.html>

How The GCC's Private Capital Is Driving Economic Growth

<https://www.oliverwyman.com/our-expertise/insights/2024/apr/gcc-private-capital-upward-trajectory-explained.html>

Green Bonds and Global Pledges: Unpacking COP28's Impact

<https://www.clearmawatch.com/2024/10/green-bonds-and-global-pledges-unpacking-cop28s-impact/>

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/>

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس

هاتف/واتساب: 00965-22286370

البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com

لينكد إن: [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/>

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/>



حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى".

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى".

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج".

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها. هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية أو أي آراء وردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء - خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت